إدارة
العلاقات
الخارجية

# صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/379
للنشر الفوري
٢٤ أكتوبر ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

## البيان الصادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي إلى موريتانيا

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد أمين ماتي بزيارة إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط في الفترة من ١١ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠١١ في إطار المراجعة الثالثة للاتفاق الذي يغطي ثلاث سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" (Extended Credit Facility – "ECF").[١] وأثناء هذه الفترة أُتيحت للبعثة فرصة زيارة مدينتي زويرات ونواذيبو حيث تفقدت مرافق في قطاعات التعدين والموانئ ومصائد الأسماك. وفي نهاية الزيارة أصدرت البعثة البيان التالي:

"كانت النتائج الاقتصادية الكلية التي تحققت في النصف الأول من عام ٢٠١١ مُرْضِية. وتشير البيانات المتوافرة إلى أداء النشاط الاقتصادي الجيد، لا سيما في قطاع التشييد والأشغال العامة، وقطاع الصناعات التحويلية. وبالتالي، فمن المتوقع بلوغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نحو ٤،٨% في عام ٢٠١١ على الرغم من قصور الأداء في القطاع الزراعي. وقد أمكن احتواء معدل التضخم في حدود أقل من ٦% في نهاية يونيو ٢٠١١ برغم ارتفاع أسعار المنتجات النفطية. وقد أسهم الأداء المواتي للصادرات التعدينية في تحسن الرصيد الجاري لميزان المدفوعات وسمح بدعم مستوى الاحتياطيات وبلوغها ٥٢٢ مليون دولار أمريكي في نهاية سبتمبر ٢٠١١، أو ما يعادل ٣،٨ شهرا من الواردات. ومع هذا، لا يزال معدل النمو غير راسخ بالقدر الكافي في القطاعات المنشئة لفرص العمل والقادرة على الإسهام إلى حد كبير في خفض معدلات البطالة والفقر المرتفعة."

[١] حل "التسهيل الائتماني الممدد" محل "تسهيل النمو والحد من الفقر (Poverty Reduction and Growth Facility- "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتقديم دعم مالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق إتاحة مستوى أعلى من التمويل، وشروط أيسر للإقراض، ومرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، ومستوى أعلى من التركيز والتبسيط في الشرطية المصاحبة. ويقدم التمويل حاليا في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" بدون فوائد، مع فترة سماح للسداد تبلغ خمس سنوات ونصف، وأجل استحقاق نهائي مدته ١٠ سنوات. ويجري الصندوق مراجعات كل عامين على مستوى أسعار الفائدة في كل التسهيلات التمويلية ذات الشروط الميسرة.

"وأثنت البعثة على الجهود التي بذلتها السلطات لإحراز جميع أهداف المعايير الكمية للبرنامج بنهاية يونيو ٢٠١١. وقد أدى التحسن الملموس في الإيرادات الحكومية إلى تحسن رصيد المالية العامة على نحو فاق التوقعات وإلى بلوغ أصول الخزانة مستويات قياسية. وترحب البعثة بالتقدم المتحقق نحو إحراز وتجاوز هدف الإنفاق لصالح الفقراء وتشجع السلطات على تجنب تراكم أي متأخرات للمؤسسات العامة والخاصة.

"كذلك اتفقت البعثة في الرأي مع الحكومة على ضرورة مواصلة الجهود نحو ضبط أوضاع المالية العامة، والشروع في إجراء إصلاحات هيكلية على مستوى الخدمة المدنية والمؤسسات العامة، وتعميق الإصلاحات الجارية لإدارة المالية العامة والقطاع المالي. وتتفق البعثة مع الحكومة حول ضرورة انتهاج سياسة فعالة لتوفير شبكات أمان اجتماعي موجهة بدقة لمستحقيها وتوفير مناخ موات لتشجيع تنمية القطاع الخاص. ومن شأن تنفيذ جميع هذه الإصلاحات على نحو موات أن يسمح بتحقيق نمو قوي يشمل جميع المواطنين ومدر للدخل بما يحقق المنفعة للشعب الموريتاني قاطبة"

"وأعربت البعثة والسلطات عن اعتقادهما أن عام ٢٠١٢ سيكون حافلا بالتحديات المرتبطة بآثار الجفاف الشديد وبأجواء عدم اليقين التي تؤثر سلبا على أسعار المنتجات التعدينية. وتدعم البعثة جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ برنامج مؤقت للحالات الطارئة يكفل تخفيف آثار الجفاف. وتحث البعثة السلطات على ضمان دقة توجيه هذه البرامج وفعاليتها اعتمادا بصفة خاصة على تقييمات التجارب السابقة المماثلة، وذلك بدعم من شركائها في التنمية."

"فضلا على ذلك، فإن الأهداف التي تم الاتفاق بشأنها مع السلطات لعام ٢٠١٢ لا تزال متسقة مع البرنامج، الأمر الذي سيضمن استمرارية سياسة المالية العامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. والغرض من هذه الأهداف هو وصول معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥،٥%، والحفاظ على معدلات التضخم عند ٧%، وتحسين رصيد المالية العامة، وزيادة الاحتياطيات بالنقد الأجنبي لتغطي ٤ أشهر من الواردات."

"وسوف يوصي خبراء الصندوق بأن تطلب إدارة الصندوق العليا من المجلس التنفيذي استكمال المراجعة الثالثة المزمعة للاتفاق الذي يغطي ثلاث سنوات في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" خلال شهر ديسمبر ٢٠١١"

"وقد حظي أعضاء البعثة بلقاء فخامة رئيس جمهورية موريتانيا، واجتمعوا مع لفيف من صناع السياسات الاقتصادية والمالية، وأعضاء البرلمان، وممثلي الهيئات الدبلوماسية والقطاع المصرفي وقطاع الأعمال، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني. وتغتنم البعثة هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية على حفاوة ترحيبها وكرم ضيافتها، وكذلك على تهيئة الظروف المواتية كي تتمكن البعثة من أداء عملها."